فاعلية الموقفية في فهم النص الأدبي الحديث: مقالة «النبوغ» لمصطفى لطفي المنفلوطي نموذجًا

د. محمد عبد الرشيد قاموس

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين – أما بعد/

فإنه لمن أوفر حَظٍّ في حقل الدراسات اللغوية النصية الحديثة أن تشغَل لغتنا العربية حيِّزًا. وهذا الحيِّز ليس فقط مجرد التماشي مع الموكب العلمي والأدبي الحديث، بل إرساء أساسياتها اللغوية المتأصلة في التعبير والتحضير والتثقيف ونقل العلوم والمعارف إلى العالم البشري. ولقد كان الدور الذي أدَّته اللغة العربية – قديمًا - في حقل البحث اللغوي إرهاصًا لمختلف الدراسات اللغوية المتقدِّمة التي توصَّل إليها المتخصصون اللغويون حديثًا، سواءٌ اللغويون العرب والغرب، وفي مجال الدراسات النصية ومعالجة السياقات التي تحيط بها نميةً للبحث العلمي والأدبي في الفحص الدقيق والتحليل النصي الناجع خاصَّة.i ويتمتع معيار الموقفية من بين معايير النصية بالاعتماد الأصيل على معياري الاتساق (التماسك الشكلي) والانسجام (التماسك الدلالي) مثل بقية المعايير، ثم ينفرد بتبنِّيه الأكثر لما بُني عليه علم اللغة النصي من نظرية الأفعال الكلامية والتداولية، ونظرية التواصل النصي الدائم في الإبلاغ والإفهام والإقناع بين صاحب الكلام وسامعه، أو بين الكاتب والقارئ.

مفهوم الموقفية لغة واصطلاحًا:

المَوْقِفُ لغة مَحَلُّ الوقوف؛ii أي المَوْضِع الذي تقفُ فيه، حيث كانَ.iii وقد جاء على صيغة المصدر الصناعي؛iv ليدل على «رعاية الموقف». وحكى ابن السكيت عن الكسائي: ما أَوْقَفَكَ هَا هُنَا، وأيُّ شَيْءٍ أَوْقَفَكَ ها هنا؟ أيُّ شَيْءٍ صَيَّرَكَ إلى الوُقُوف.v ويقال: امْرَأَةٌ حَسَنَةُ الموقفيْنِ، أي الوجه والقدم، أو العينيْنِ واليديْنِ وما لا بد من إظهاره. والموقفُ من الفَرَس: الهزمتان في كَشْحَيْه، أو نُقْرتا خاصرَتيْه، وما يراه الراكب منه؛vi ويقال: فرَسٌ شديدُ الموقفين، كما يقال: شديدُ الجَنْبيْنِ وحَبِطُ الموقفَيْنِ إذا كان عظيم الجنبين.vii ويمكننا استنباط معنى لفظ «الموقفية» وَفْق الوضع اللغوي الوارد أنه الحفاظ والعناية، أو الاهتمام والتركيز على أفضَلِ ظاهرة وأحسَنِ حادثة أو واقعة تجذب انتباه العاقل المتيقظ الذهن.

أما المفهوم الاصطلاحي؛ فيختلف باختلاف ميادين العلوم الإنسانية التي يتناول علم اللغة النصي نصوصها؛ للحصول على نتائجَ لغوية متطوِّرة ملائمة للموقف السائد، وصالحة للاسترجاع. فمثلاًلم ير علماء النفس في مفهوم الموقفيَّة سوى العناية الصارمة بمبلغ علمهم في تفعيل الوظائف النفسية وتحقيق أهدافها؛ إذ يعبِّرون عن الموقفية بغرس عواطف الأمن والحب والاطمئنان في الفرد، وأن رعاية الموقف النفسي السليم لدى الإنسان ينبغي أن تتسم بالثقافة المثالية السائدة داخل الأسرة والمجتمع بدرجة تستجيب – منطقيًّا - لعلامات الاحترام والإنسانية. والإنسان في سنواته المبكرة خيرُ مثال قابل للتأثر بالتجارب والخبرات العاطفية؛ فالنجاح في رعايةً الموقف النفسي المتوازن يتم ببلورة برنامج تكاملي يستدعي الصحة النفسية التي تصبح هِمَّةً أساسيةً تُمَكِّن الجيل المتوقع من التكيف الإيجابي مع ضغوط الحياة وكسب العيش الأفضل.viii ولا يكاد يخرج مفهوم الموقفية عند علماء الاجتماع من استمداد التعاضد بين علماء النفس والتربية والصحة والأدب والفنانين وغيرهم؛ فالعناية بذكاء الفرد وفطنته الموهوبة ينبغي أن تمتص جذورها المتوازنة من الأسس المختلفة؛ رغبةَ بلوغِ حال

الكمال السوي نفعًا له ولمجتمعه.ix والتربويون خصوصًا لا يهُمُّهم سوى بذل الجهد في إعداد الفرد إعدادًا يبلغ به حال كماله تدريجيًّا، ويُنَمِّي فيه مواهب الذكاء، ويتطور من خلاله ليكون صالحًا للإبداع والابتكار، ويتم ذلك كله – حَتْمًا – بين المنزل والبيئة المدرسية. ولا يفوتهم إعمال كل وسيلة عصرية ممكنة، مثل الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات وغيرها؛ لتأدية الدور التربوي الناجع. ولم يعُدْ الموقف الطبيعي عند الحوادث والظواهر لدى الفلاسفة يكفل لهم الطموحات العلمية التي يبغونها؛ لأنه إذا اقتصر الإنسان السوي على مجرد الحواس التي يدرك بها الأشياء فإن موقفه الطبيعي سيبقى ساذجًا مخفقًا، ولا يمكنه المضي إلى ما وراء الطبيعة أو إدراك الحقائق العقلية الملائمة Real & Ideal Constructs، فضلاً عن الوصول إلى الموقف العلمي الناجع؛x فلا يكتمل إدراكه ليصبح «كالنَّحْلَة التي تجمع الرحيق من الأزهار لتَصنَع منه العَسَل»؛xi علمًا أن مثل هذا الموقف العلمي هو ما نتوخّاه عبر موقفية علم اللغة النصي. وقد رأى بعض علماء اللغة المعاصرين – في اصطلاحهم – أن الموقفية مصطلحُ تسميَة عامَّة للعوامل التي تقيم صلةً بين النص وبين موقف لواقعة ما، سواء أكان موقفًا حاضرًا أم قابلاً للاسترجاع، وأنه نادرًا ما تتحقق تأثيرات مقام سياقيٍّ مُعَيَّن بدون حدوث التوسط: أي مدى تغذية المرءِ بمعتقداته وأهدافه الخاصة بالنموذج الذي يقيمه للموقف الاتصالي الحالي.xii ورأى بعضهم أنها مجموع العوامل التي تجعل نصًّا ما، ذا ارتباطٍ وثيقٍ بالموقف الاتصالي.xiii

من أقدم العلماء اللغويين والبلاغيين الذين جعلوا الموقفية قاعدة كلامهم، وبنوا عليها هيكل التحليل اللغوي لإضاءة النصوص وتفصيل المقاصد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)؛ إذ يقول في نظرية النظم: «إن هذه المزايا في النظم، بحسب المعاني والأغراض التي تؤمُّ؛ وإذ قد عرفْتَ أن مدار أمر النَّظْم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها، ثم اعلم أنْ ليست المزيَّةُ بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تُعْرِض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض».xiv لقد جمع الجرجاني في هذا الكلام بعض الأسس النصية التي لا غنى عنها عند تشكيل نصٍّ ما، سواء أكان نثرًا أم شعرًا، مثل الاتساق والانسجام والقصدية والتقبلية والموقفية؛ فإنه حينما نبَّه على وجوب وضع النظم،xv يعني الموضع الذي عهدته العرب، في قوله: «اعلم أن ليس النَّظْمُ إلا أن تضَعَ كلامك الوضْعَ الذي يقتضيه علم النحو، وتعمَلَ على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَت فلا تزيغ عنها، وتحفَظَ الرسوم التي رُسِمت لك، فلا تخلُّ بشيءٍ منها»؛xvi فقد أومأ إلى ضرورة الربط النحوي (الاتساق) في تشكيلية النص، ولذا يُذَكِّرنا بذلك في قوله: «وإذ قد عرفْتَ أن مدار أمر النَّظْم على معاني النحو ...»، وأشار إلى معيار التماسك الدلالي (الانسجام) بقوله: «... وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ...»، وتتحدد هذه الفروق والوجوه في التماسك الدلالي وانسجام النص، وقد شهد اللسانيون المعاصرون عُمْقَ الانسجام وقوَّتَهُ وتأثيرَهُ في صرف اهتمام المتلقي إلى جهة العلاقات الخفية التي تنظم النص، وتولِّد فيه المفاهيم التي تجعله حدثًا اتصاليًّا.xvii ويلتصق هذان المعياران بالخطاب التصاقًا ذاتيًّا. وأما وجه بيان (قصدية النص)، ومن ثم مقبوليته، في كلام الجرجاني فيُفهَم من قوله: «... ولكن تَعْرِض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام ...» ضرورة وجود منتج الخطاب ومتلقيه؛ لأنه إذا وُجِد طرَفٌ يضعُ النص فسيكون ثمة طرَفٌ آخَرُ مستعدٌّ لسَماعه أو قراءته، ويشير الجرجاني إلى ظاهرة (الموقفية) عند حديثه عن أوجه الفروق والظروف والأحوال، إذ من حق المتلقي المتيقظ ألاَّ يغفل عن سعة هذه الوجوه والفروق وكثرتها التي تتمادى وتتواصل حسب الوقائع والحوادث، عند تطابق المعاني والأغراض التي يقصدها منتج الكلام؛ ولذلك نجده يقول: «... فاعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها ...إلخ».

وهكذا نشأ مفهوم معيار الموقفية في مؤلفات العلماء العرب القدامى نشأةً لاشعوريَّةً، وحرَّضوا على إدراكه عبر الفروق الوجوه اللانهائية التي يتسم بها النص المنطوق أو المكتوب في الغالب، وعبَّرُوا عنها تعبيرًا غير مباشر بالدلالة الالتزامية أو العلم الناظر في الوجود ولواحقه ومتعلَّقَاته وملابساته وظروفه وأحواله بالضرورة، ونبَّهُوا على أن هذا النظر أو المنطوق غير الصريح يجب – مع كونه خارجًا عن صريح اللفظ – أن يلزم مسمَّاه ويستمدَّ منه،[xviii] ولعل مفهوم الموقفية أو التداولية هذا هو المعبَّر عنه بعبارة «مقتضى الحال» في البلاغة القديمة،[xix] ويطلق عليه حديثًا «الدلالة السياقية»؛ ليغطي بطريقة منهجية منظمة مساحة السياق الموقفي لكون سياق الكلام يدل على لازم المعنى المراد من اللفظ الوارد.[xx]

خلاصة هذا القول: إن نظرية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وفكرة إلقاء ال مقالة ليناسب المقام،[xxi] وفلسفة دلالة اللفظ على معنى خارج ملازم للمعنى الذي وُضِع له،[xxii] تفرض علينا تتبع مدلُول بعضِّ الكلمات الأساسية أو ما يمكن تسميته ألفاظ القيْد الواردة في هذه الآراء، وهي «المقام»، و«الحال»، و«المعنى»؛ لنكون على الدراية التامة بما تتوخَّاه موقفية علم اللغة النصي المرْجُوَّة، ولكي نملك الحرية الكاملة للدخول المباشر إلى لُبِّ الموضوع. ويُدْرَك أن ارتباط الحال والمقام بالمقال مثل ارتباط البعد الزماني والبعد المكاني بالكلام؛ فلا يخلو كلامُ متكلِّم أن يتصل بزمان فيسمى الحال، أو يتصل بمكان فيسمَّى المقام.[xxiii] وأما المعنى فهو الذي يسمح للمقال ويتيح له فرصة تجاوز الحال والمقام اللَّذَيْن قيلا فيه، ولا غرو أن الجرجاني قد مهَّدَ لهذا التجاوز أو الاتصال البلاغي المتواصل بعباراته المأثورة: «... فاعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها ...إلخ»،[xxiv] ولعل هذه العبارة هي التي شجعت اللغويين المعاصرين والمتخصصين في دراسة النصوص اللغوية والسياقات المحيطة بها على الاهتمام بما يتواصل مع مزايا المعاني والأغراض ويتقاطع معها؛ فليس بالوقوف على شكل الألفاظ ومضمونها فحسب، بل بتجاوزهما إلى ما يوَفِّر الاستعمال الحيوي الناجع للنص (المنطوق والمكتوب)؛ ولذلك يُرْبَط الاستعمال اللغوي أو الجانب النشاطي للغة بمفهوم الحال والمقام عند تحليل النص، ودراسة الربط بينهما هي العلم الذي يُعْنَى بالعلاقة بين بنية النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة به بشكل منظَّم يُطلَق عليه سياق النص.[xxv]

أما إرساء فكرة ألتمويه في معيار الموقفية الذي يُغري المعاصرين اللسانيين ويدفَعُهم إلى محاولة الإبداع والابتكار التي يقومون بها في دراسة بقية المعايير (عدا الاتساق والانسجام) مثل القصدية، والتقبلية، والإعلامية، والتناص أو تبعية النص؛ فينجلي ذلك من خلال مصادفة المتلقي نصًّالم يكترث فيه الكاتب أو المتكلم بعناصر الاتساق، لعل أهم هذه العناصر هي الوصل والفصل، والحذف، والإحالة، والاستبدال، والاتساق المعجمي،[xxvi] ولم يصرف لها المنتج أدنى اهتمام، فضلاً عن استخدام الروابط التي تحقِّق تلك الافترأضات النحوية المألوفة. ربما يكون ذلك النص نوعًا من ضرورات تواصلية، أو موسمية، أو تجارية، أو مقصدية إبداعية، فينصرف المتلقي من توفية الاعتناء الجادّ بالتماسك الشكلي في مثل هذا النص ليستند إلى تماسكه الدلالي؛[xxvii] فمن هنا يدرك أن «انسجام النص» أعمق بالضرورة من اتساقه، فتسُوقُه هذه الخطوة إلى متابعة بعض المظاهر الانسجامية؛ مثل: المقام، والمجاز، والكناية، والتشبيه، والقرائن، والسياق.[xxviii] واعتداد السياق ضمن مظاهر انسجام النص هو الذي يُكوِّن الربط الوثيق أو التشابه القوي بين نحو الجملة وبين نحو النص، بيد أن الأول تتوقف عمليته عند هذا التماسك الدلالي، وسياقه لغويٌّ، وقد يكون في هذا السياق من القرائن ما يصرف معنى الكلمة المستعملة في النص من الوضع الأصلي إلى معنى آخر تبعًا لمظاهر الانسجام المحددة، وخضوعًا لسلطنة موضوع الجُمَل أو العبارات المرصوصة، وأما الأخير فسياقه ليس لغويًّا فحسب، بل نصِّيٌّ وموقفيٌّ أيضًا، وهو أشدُّ عمْقًا، وأعم وأشمل، وبه ينوط معظم جهود علماء لغة النص المعاصرين كلها في إظهار الإبداع والابتكار اللغوي عند تمسكهم بالعلاقة التداولية التي يستعان بها للاطلاع على ما يدور وراء

اللغة المكتوبة أو المنطوقة في عملتي التلقي والتأويل حينما يُوضَع نُصْبَ العين مختلف مستويات القراء أو المستمعين، وأحوالهم النفسية، والاجتماعية، والثقافية، والإدراكية، وتفاوت درجاتهم في الإحاطة والفهم والاستيعاب، وغيرها من سمات «الترابط المفهومي»xxix اعتمادًا على النص نفسه بوصفه محورَ تحديد الأبعاد، وعاملَ توسيع المجال التفسيري والتأويلي، ولهذا الترابط دور صلب في فاعلية الموقفية ومقتضياتها. وقد كان كلاوس برينكر Klaus Brinker وغيره ممن أثبتوا هذه الحقيقة بأنَّ علم اللغة النصي يوَجَّهُ على أساس نظرية التواصل، بعد ضبط قيامه على أساس النظام اللغوي، نتيجةً لمظهره المثالي الأعلى في النص؛ ولأنه يعالج النصوص في حدود عوامل تتحقق بشروط وعلاقات اجتماعية يمثلها كل من منتج النص ومتلقيه، علمًا أن الموقفية هي أهم العوامل التي تتحقق بها هذه الشروط والعلائق.xxx

أبعاد الموقفية في تلقي مقالة المنفلوطي«النبوغ»

عرض النص (خلاصة المقالة).

«... وجملة الأمر أن الحافظ البَحْتَ لا رأيَ له في مبْحَث فيُسئَل عن مذْهَب، ولا أثَرَ لمعلوماته في نفسه فيُقتدَى به، ولا ذَوْقَ له في الفهم فيُعتمَد على شرحه وتأويله.

أما العلم المفهوم فهو الواسطةxxxi التي إذا جمع المتعلم بينها وبين علوِّ الهمة طار إلى المجد بجناحين، وكان له سبيل مختصر إلى منزلة العظماء ودرجة النابغين، والعلم سلسلة طويلة طرَفاها في يدي آدم أبي البشر وإسرافيل صاحب الصُّور، ومسائله حَلَقاتٌ يصنع كلُّ نابغة من نوابغ العلماء منها حلَقَةً،xxxii ولن يبلغ المتعلم درجة النبوغ إلا إذا وضَعَ في العلم الذي مارسه مسألة، أو كشف حقيقة، أو أصلح هفْوَة،xxxiii أو اخترع طريقة، ولن يَسلُسَ له ذلك إلا إذا كان علمه مفهومًا لا محفوظًا، ولا يكون مفهومًا إلا إذا أخلص المتعلم إليه، وتعبَّدَ له، وأنِسَ به أُنْسَ العاشق بمعشوقه، ولم ينظر إليه نظر التاجر لسِلْعَته، والمحترِف إلى حرفته، فالتاجر يجمع من السِّلَع ما يَنفُقُ سُوقُه، لا ما يغْلُو جوْهَرُه،xxxiv والمحترف لا يهُمُّه من حرفته إلا لقمة الخبز وجرعة الماء، أحْسَنَ أم أسَاءَ.

لا يزور العلم قلبًا مشغولاً بترَقُّب المناصب،xxxv وحساب الرواتب،xxxvi وسوْق الآمال وراءَ الأموال، كما لا يزور قلبًا مقَسَّمًا بين تصفيف الطُّرَّة، وصَقْل الغُرَّة، وحُسْن القوَام، وجمال الهِنْدام، وطول الهيَام، بالكأسين: كأس المُدام وكأس الغَرامxxxviii.«xxxvii

(ب) القراءة التصويرية الثابتة / المعنى العام.

من بعد أن أسهب المنفلوطي الكاتب في الحديث عن موضوع «النبوغ» شرع في عرض صفوته في مَجْمَل نوابغ عبارات ختامية قائلاً: «... وجملة الأمر أن الحافظ البَحْتَ لا رأيَ له في مبْحَث فيُسئَل عن مذْهَب، ...». يبيِّن بهذه العبارة حدود قدرة «الحافظ البَحْتَ»، أنها – بلا ريب – لا تتجاوز حدَّ ذاته، فلا يُتوقَّع منه إبداءُ نَظَرَة تُستنَد في حلِّ قضية أو مسألة ما، ولا رأيٌ يُرجَع إليه في البحث والاستنباط والتأويل؛ لِما يُعوزه من الفهم الناجع في حقل علمه المحفوظ، ولما يفقد من الذوق السليم وإحراز المأثرة العلمية الذاتية في مجال هذا العلم بحيث يُهتدَى بفكرته، ويُعتمَد عليها، ويُستنار بها في الحَلِّ والعَقْد. ولعل الكاتب يستخدم صفة «البَحْتَ» للعالم الحافظ باعتبار معناها المعجمي ليُثبِت أن ذاكرة هذا الحافظ مَحْضَةٌ وخالصَةٌ من كلِّ شيء، ولا يخالطه شيءٌxxxix غير ما تحويه من الودائع المحفوظة؛ فهي بهذا الشكل عبارة عن مجرَّد وعاء جامد أو صفحة بيضاءَ، كانت خزَّانةً فقط للمعلومات، وما عليها إلا الاحتفاظ بها، وإبقائها كما هي.

أما العلم المعترف به الحيوية وفعالية الحركة والنماء؛ فهو العلم المفهوم، وأنه الوسيلة أو الواسطة إذا تمكَّن منها الإنسان فضْلاً عن سمُوِّ همته؛ فسيصل بهما إلى منزلة الشرف، وينال بهما درجتي العظمة والنبوغ بكلِّ سهولة ويسر. ويعبِّر بها الكاتب أن العلم المفهوم هو الرابط الجوهري الوحيد الذي يربط العالم الفاهم الحاذق بين ثُلَّة متخصِّصة في حقل هذا العلم من الأمم السابقة مع الأخرى من الأمم اللاحقة. وقد وضع الكاتبُ

العالمَ الفاهمَ تحت مجهَر الاستعارة المكنية حين شبَّه النابغة بالطير، واستعار الطير له، وحذفه ورمز إليه بشيءٍ من لوازمه وهو الجناحان على طريق الاستعارة المكنيّة الأصلية وقرينتها لفظة «جناحين» في قوله: «طار إلى المجد بجناحين»xl وشبَّه الجناحين بالعلم المفهوم وعلو الهمة عند العالم الفاهم، ومعلوم أن طيران الطير يكون مسخَّرًا دائمًا بوجود جناحيه المتمكِّن بهما، وهكذا الحال عند العالم الفاهم؛ فإن فهمه للعلم الذي يزاوله وسمو همته في ذلك هما جناحاه للطيران والوصول إلى شأو النجدة والشرف بكل سهولة ويسر، وكأنه مُسَخَّرٌ للطيران.

ثم إن المنفلوطي يُمعن النظر في أن للعلم باعَيْن وَهْمِيَّيْن، بدأ أولهما ببداية خلق الإنسان حينما علمه اللَّه الأسماء كلها وألهمه دلالات الأشياء وفضَّله على الملائكة، وسوف ينتهي الباع الأخير بانتهاء الحياة حينما يُنفَخ في الصور؛ فالعلم بهذا المفهوم يدوم بدوام الحياة البشرية، ويتجدد مسائله وقضاياه بتجدُّد الظروف والأحوال، وتتواصل حلقاته وتتعاقب بتعاقب عماليق العلوم والمعارف وأصحاب التخصصات النابغين من الناس؛ إذ إنَّ بوُسْع كلِّ نابغة عظيم أن يضع حلقة من هذه الحلقات المتواصلة التي تُصنَع بها تلك السلسلة على مرِّ العصور والدهور إلى قيام الساعة. فلعل الحلَقة في إطار هذا الموضوع يقصد بها الكاتب دائرة علمية واعية يمثِّلها ذوو خبرة متميزة من الناس. ولا يبخَس الكاتبُ طالبَ العلم حَظَّه في هذا الموضوع؛ إذ يوجِّه التنبيه إليه وإلى من كان على شاكلته ممن يرجون العظمة والنبوغ فيما يمارسونه من العلوم بأنه لا بد من أن يضعوا في حقل هذا العلم مسائلَ حيَّة تفيد وتستفاد منها، ونظرات يستنار بها في اكتشاف الحقائق وإصلاح الزلَّات والهَفوات في وضع النظام والتنظيم، وأنهم بذلك قد أسهموا في صناعة تلك السلسلة، وقد سلكوا به دروب العظماء النابغين؛ وفي هذا الكلام مفهوم قول الكاتب الوجيه: «ولن يبلغ المتعلم درجة النبوغ إلا إذا ... أصلح هفْوَة، أو اخترع طريقة». ثم أشار الكاتب إلى أن بلوغ هذه الدرجة غير سهْل، بل إنه مهمَّة تتطلب سلسلةَ أمورٍ واسطةُ عِقْدها فهم العِلم الذي يزاوله المرء، دون مجرَّد الحفظ؛ ولذلك قال: «ولن يَسلُسَ له ذلك إلا إذا كان علمه مفهومًا لا محفوظًا». ثم أبان أنه يتحتَّم في ثبوت هذا الفهم ونجاحه الإخلاص الناصع وتفرُّغ القلب له والانشغال به والاستئناس به والاعتناق به والاشتياق إليه بالارتياح، وأن لا يفعل بالعلم ما يفعل التاجر بسلعته أو المحترف بحرفته. فمن دأب التاجر أنه لا يكترث بأيَّة سِلْعَة في السوق ولا يوفِّيها الاهتمام إلا إذا رأى أنها يَرُوج بيعهاً في السوق ويبتهج شراؤها، ويتداولها الناس بينهم ويراودونها، والعِبرة عنده في البيع ليست في نَفاسة السلعة ولا في غلاء قيمتها. أما المحترف فهَمُّه أن ينال من حِرْفته ما يُشفي به غُلَّته، ويُشبِع به مجاعته، دون أن يبالي بعاقبة حُسْنَ المصنوع أو سوءه. وأراد الكاتب بقوله: «ما يَنفُقُ سُوقُه، لا ما يغْلُو جوْهَرُه» أي أن عناية التاجر مركِّزة دائمًا على رواج البيع في السوق وابتهاجه، وليست على غلاء الثمن ونفاسة القيمة.

ويستخدم الكاتب عبارة «لا يزور العلم قلبًا مشغولاً بترَقُّبِ المناصب، وحساب الرواتب، وسوْق الآمال وراءَ الأموال»، ليخبر أن قلب طالب النبوغ يجب ألاَّ ينشغل بشيء من ارتقاب الرُّتَب، وألاَّ يجعل العلم أداة رصد المحصَّلات الشهرية وجمع الأموال، ولا الجري خلف الآمال والطموع، وإنما يجب عليه الاعتناء بالعلم لذات العلم، وهذا هو المرتجى في عالَمه العلمي، وليس لاجتناء ما يُنبت من الثمرات، ولا لاقتناء ما يُوفِّر من الكنوز؛ ذلك لأن قوة الفهم معقودة دائمًا أبدًا بناصية هذا العالم الفاهم الذي عمل لها وأملكها، حينما تؤتي ثمراتها وتُبقي كنوزها نافعة للأجيال اللاحقة. ولعله يعني بقوله: «ترَقُّبِ المناصب» طمع المرء في نيل العُلَى التالدة الأصلية الموروثة دون أن يسعى سعيًا ذاتيًّا في ارتكابها.

وإيضاحًا للعبارة السابقة، ينبئنا الكاتب بقوله: «كما لا يزور قلبًا مقَسَّمًا ... كأس المُدام وكأس الغرام» بأن القلبَ الضَّالَّ المتحيِّرَ في أمواج الشَّوْق في التَّحلِّي بالْمُجَوْهَرات، المتشتِّت بين أنواع التَّجَمُّل بأغلى الشفوف من القماش وأفضلها، المولع بحبِّ الشهوات وإشباع الرغبات بشرَاب مُله؛ لا يزوره العلم زيارة واعية، بل إن هذه العادة السيِّئة سَتخِلُّ بعلم هذا الإنسان، وتنقُص من

شخصيته؛ لأن قلبه مولع بذلك الشراب الذي لا يزال يخْمُر عقله ويُلْهيه عن وعي العلم الذي يدَّعي أنه يزاوله، وهو ملتَزِمٌ بهذا الشراب ومنشَغِلٌ به. ولعل منتج النص أراد بالعبارات اللغوية المنصوصة أن يُثْبِت شدة فرار العلم من مثل هذا الإنسان، وأنه لا يجد ريحَه البتة بسبب ولوعه بأشياء أخرى تُشغِّله عن وعي العلم، وقد أملكت هذه الأشياء زمام عقله، وهو بالذات قد اشتهاها وانقاد لها بنفسه، واهتمَّ بها، واستحبَّها على العلم، وانكَبَّ على الشُّرْب من مَنْهَلها انكبابَ الإبل العطاس المصابة على الشرب، وهي لا ترْوَى بسبب الداء الذي تُلِحُّ بها.

(ج) القراءة التأويلية المتقدِّمة/تجليات السياق الموقفي.

تمهيد:

إن الغرض الأساسي في هذا المشروع التحليلي لا يخرج عما قد تعرَّضنا له في الملخص والمقدمات بأن مقصدنا في هذا البحث هو تناول أهمِّ سمة من السمات الجوهرية التي يمتاز بها علم اللغة النصِّي من بين أقرانه من العلوم اللغوية؛ وذلك باستقصاء أبعاد الموقفية من خلال مقالة المنفلوطي «النبوغ» استقصاءً يمكن القياس به في استخدام اللغة واستقبال النص، وإلقاء الأضواء على دلالات الأحداث التي تصاحب هذا النص بحيث يبقى ذا ارتباط وثيق ومعتمَد في المواقف الاتصالية والتواصلية بين منتجِ النصِّ والمتلقِّيه. ومن ثم، تتجلي تلك الأبعاد انجلاء الربط بين أصالة الاستخدام اللغوي وحداثته في حقل الدراسات اللغوية النصية. بناءً على فكرة التداخل المعرفي التي ينبني عليها هذا التحليل النصي، وبما أن البحث دراسة تحليلية لغوية بحتة وليست أدبية؛ فإننا لا ننظر إلى قضية الثقة المفقودة في رواية النصوص التي تتداول أحيانًا بين أهل الأدب، والمتخصصين أو المهتمين به،[xli] ولا يعنينا موضوع النَّحْل أو الانتحال الذي يُتَّهَم به بعض النصوص الأدبية، ولم يكن من مهامنا في هذا الحقل اللغوي ما يعتاده بعض المحللين اللغويين في تحليلاتهم الصوتية والنحوية والصرفية والبلاغية، أو الاهتمام بالتحليل الدلالي الأدبي الناصع للنصوص كدأب المتخصصين الأدباء قديمًا وحديثًا، بل ما نشْرَئِبُّ إليه في هذا الصدد هو استقصاء أبعاد موقفية المقالة المختارة استقصاءً يُذْعِن للمعاني والأغراض التي تؤُمُّ فيها بمناسبة وجوهٍ وفرُوقٍ تتواصل غايتها وتزداد بازدياد الحالات الكونية وامتداد الشؤون الإنسانية تحت ظروف وصروف وملابسات وعوامل متوقعة، تقيم الصلة بين هذا النص وبين مواقف الواقع وحقائق الكون، وما يصاحبها في الغالب من الأحوال المسترجعة والحاضرة والمتوقعة.[xlii] ومن ثم؛ تظهر لنا أهمية لغة النص والأفعال الكلامية عبر الجانب التداولي أو الجانب النشاطي للغة.[xliii]

يقصد الكاتب بهذه القطعة النصية أن يبين أن العلم المحفوظ لا نفوذ له في إدارة شئون الحياة، ولا قوة له في تصميم خُطَط لحلِّ المسائل والقضايا الواقعية، وأن الحافظ نفسه ليس له آثارٌ تُعتمَد من علومه ومعارفه في مواجهة مشكلات الحياة، ولا في مكافحة الأوضاع الصعبة التي يعاني الناس منها في تعاملهم الاجتماعي مع البيئة البشرية وفي تفاعلهم الدؤوب مع الحالة الكونية؛ ولذا قال: «... لا رأيَ له في مبْحَث فيُسئَل عن مذْهَب، ولا أثَرَ لمعلوماته في نفسه فيُقتدَى به، ولا ذَوْقَ له في ألفهم فيُعتمَد على شرحه وتأويله»؛ فمثَلاً لا أثر للعالم اللغوي الذي يحفظ القواعد والمقاييس اللغوية، ويحفظ الأنماط والضوابط وأساليب التخاطب في لغة معيَّنة، ولكنه لا يعرف كيف يوظِّف هذه المعلومات مناسَبَةً لواقعِ الحياة، وليس عنده خبرة تحكيم معارفه اللغوية لحلِّ المسائل الدينية وغير الدينية التي تبري له بسبب اقتصاره على العلم المحفوظ وفقدانه الفهم الناجع لأسس هذا العلم وعدم إدراكه لغاياته، وهو إن استطاع أن يفعِّل معلوماته وأن يوظِّفها حقيقة التوظيف في تحكيم الأوضاع والأحوال الشخصية؛ فسوف ينال درجة النبوغ في مجال هذا العلم ويُقتدَى بمحصَّلاته اللغوية الفكرية. ومن ثم، يستطيع أن يُحَال إليه الأمور في التحكيم على البحوث اللغوية، ويُستشار في نبذ زائف المفاهيم وإثبات جيدها، وتمييز غث المعلومات من سمينها، وتفنيد سفساف الآراء اللغوية والأفكار العلمية والأدبية تأييدًا لمعاليها، مثل ما يحدث تمامًا في أيامنا المعاصرة في منشورات

المجلات والدوريات أو الحوليات. لولا أن سيبويه فهم المعلوم وحذق قواعده حقًّا، وأثر فيه، وتأثر به، وظهر في حركاته وسكناته، وترقرق في شمائله ترقرق الصهباء في وجه شاربها، لما اتُّخِذَ مصدرًا من مصارد اللغة، ولما اعتُدَّ كتابُه قرآنَ النحو. ولولا أن عبد القاهر الجرجاني صاحب الدلائل والأسرار أحاط بمفاهيم البلاغة العربية، وأدرك مقاصد ما عهدته العرب في خطاباتهم؛ لأصبحت حافظته البلاغية مثل «حانوت عطار اختلطت فيها الأدوية الشافية بالعقاقير السامية»؛[xliv] ولما استطاع أن يُقنِع الجمهور بوضع أسسه المأثورة في تصميم بلاغة التفهيم والإقناع والاحتجاج والاتصال والتواصل، وتصوير النظام اللغوي مثل كائن حَيٍّ يحمل معانيَ حيَّة من عقل وفكر ومعرفة.

والأمر هكذا عند العالم الطبي أو حامل الدرجة العلمية في علم الطب؛ فلا يمكن مقارنته بأية حال مع مجرد الطبيب أو المعالج الطبي (physician)، والفرق بينهما أن صاحب الدكتوراة في الطب «Doctor of Medicine» هو المؤهَّل الأعلى علميًّا نتيجة قوة استقرائه وفهمه وإدراكه للأبعاد الفلسفية الطبية، وبسبب سُمُوِّ همته في ذلك؛ فمكتشفاته ومنتجاته الطبية من الأدوات والوسائل والأساليب هي المعتمد عليها في الفحص والتشخيص، وفي علاج الأمراض، وهو بهذه الظاهرة نابغة عظيمة من ذوي النبوغ، وهو الذي قال فيه الكاتب قوله مثَلاً: «... طار إلى المجد بجناحين، وكان له سبيل مختصر إلى منزلة العظماء ودرجة النابغين»؛ فهو حينئذ المرجع الأصيل للفيزيائي أو الطبيب المعالج «Medical Doctor»، ولا يبلغ هذا الفيزيائي درجة النبوغ في تخصُّصه الطبي حتى ينبذ الحفظ وراء ظهره، ويعتمد الفهم والذوق السليم، ويستطيع أن يطبِّق معلوماته الطبية على اكتشاف معالم المرض وتشخيصه وعلاجه بالنُّجُوع، وإلاَّ؛ فسوف يبقى عديم النفع ويؤذي المريض، إن لم يُفسد حالته تمامًا أو يزده سوءًا، ولا يشفيه البتة لأنه يعتمد كل الاعتماد على المعلومات المحفوظة التي يعتريها في الغالب الارتباك والنسيان. وكما كان الطبيب المعالج حسنة من حسنات العلماء الأطباء، وأثرًا من آثارهم، كان مجرد الصيدلي الموزِّع أو البائع من حسنات أولئك العلماء الصيادلة النابغين الذين يحضِّرون العقاقير ويصفون الأدوية، فهو أحوج الناس إلى هممهم العالية وعلومهم المفهومة الراشدة.

نضيف إلى ذلك بعض التخصصات العلمية الأخرى مثل القانون والهندسة والسياسة والاقتصاد والعلوم الإدارية وغيرها، فحامل الدرجة الفلسفية في القانون – مثلاً – أو صاحب الدكتوراة في القانون «Doctor of Law» نابغٌ بذاته وفاهمٌ علمَه حقَّ الفهم، وقد أحرز هذه الدرجة بسبب إدراكه لأسس القانون ومبادئه، وهو على الدراية التامة بالفلسفة القانونية، وعنده المقدرة المثالية التي لا تُزدرَى في تطبيق معلوماته وتفعيلها ليحقِّق بها الغايات التي تستهدف إليها المبادئ والأسس القانونية. ومن ثم، لا يمكن مقارنة هذا العالم الفاهم النابغة بمجرَّد المحامي «Lawyer»، ولا يَطَّرِد للمحامي النبوغ حتى يستطيع أن يوظِّف هو أيضًا معلوماته القانونية في الدفاع عن المتَّهَم وإثبات القرارات الصالحة للنماء الإنساني وتفعيلها للحفاظ على الحياة جمعاء، وليس بالاعتماد على حفظ دلائل المواد القانونية والتمَكُّن من سردها في حجرات المحَكَمة إقناعًا للقاضي وإعجابًا للمتفرِّجين. وينجلي من خلال مفاهيم مقالة المنفلوطي أن من يعتمد على حفظ المعلومات دون أن يمارس تطبيقها على واقع الحياة من أهل هذه التخصصات لا يمكن الاستفادة منه في معالجة المشكلات البشرية، ولا يصح الاستنارة به لإضاءة الغموض التي تطرأ دائما في مجال علمه بالذات، فضلاً عن أن يستجيب هو نفسه للدواعي الطبيعية، وأن يلبِّي حاجات الناس المتجددة دائمًا في حقل العلم المعْنِيِّ إلا إذا فهم أسس هذا العلم وأدرك مراميه وغاياته الفكرية بالوعي والفهم الصحيح. علاوة على هذا، يدرك المتلقي أن للذوق دوره البارز في فهم العلم الذي يزاوله الإنسان؛ لأن الذوق هو الحافز الوحيد الذي يمكِّنه من استحضار المفاهيم والاتجاهات التي ينطبق عليها أغراض علمه وغاياته، والذوق يمكِّنه من استقبال الرسالات الخاصة بعلمه بشكل ممتاز، بحيث يستطيع أن يحصِّل منها البيانات والتأويلات الأفضل.

وينبغي ألاَّ تفوتنا الإشارة إلى العالم الديني الذي يعتمد على الحفظ، ولا يستطيع أن يطبِّق معلوماته على واقع الحياة، ولا يمكنه التفكير بدقة في استقراء أصول النصوص الدينية واستنباط منها الأحكام تحقيقًا لما هو ضروري للناس، وما هو حاجِيٌّ لهم، وما هو تحسينيٌّ، بحيث تتحقق مصالحهم على أكمل وجْه،[xlv] مع أن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأُخْرَوية والدُّنيوية،[xlvi] وليس المراد أن يُعقِّد العالم الديني الأمور، وليس أن يضع الناس في موقف حَرَج إذا ما أفتَوْه عن شؤونهم في الدين، وعن أحوالهم الشَّخصية، فإذا كان مرجعه الحفظ فإنه لن يجد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه الناس بمراعاة الأوضاع والأحوال البشرية الراهنة. ومَلحُوظٌ أنه من عادة بعض حُفَّاظ النصوص الدينية أن ينحَتوا من المعلومات المحفوظة، ويؤولوا النصوص بما يتوافق مع قدراتهم العقلية القائمة على الحفظ دون التعمق في مقاصد هذه النصوص وتراكيبها، ويُصدِروا أحكامًا في الدين دون وَعْي وفهم المقاصد التي تنوط بأصول النصوص وما يرمي إليه الشارع بالضبط، مع أن الاعتماد على ظاهر النصوص بالحفظ البحت قد يفضي إلى الخلط في المفاهيم ويسبب المشاغبة وعدم الانضباط في إحكام الأحكام الدينية، ويقود الأمر إلى سوء العاقبة في العبادات والمعاملات، كما هو الحال عند بعض الناس مَثَلاً في استقراء آيات قرآنية نُصَّ فيها شأن المرأة واستنباط أحكامها؛ فمعلوم أن الذوق هو العامل الأساسي في فهم هذه النصوص ووضعها في سياقها الموقفي الذي يلائمها، والذي يوفِّر لها فعَّاليتها المقصودية، ويوَفِّيها المناسبة في المسايرة مع روح الحياة المعاصرة، ولعل لأجل هذا البُعْد جاء منتج النص بقوله في بيان بعض عيوب الحافظ البحت: «... ولا ذَوْقَ له في الفهم فيُعتمَد على شرحه وتأويله». ومن تلك النصوص الدينية على سبيل المثال لا الحصر قوله: «لن يفلحَ قومٌ تَملكهُمُ امرَأةٌ»؛[xlvii] فكأن ظاهر النص أن المرأة إذا حكمت قومًا أو جماعَةً ما كان ذلك سبب فشلهم وسقوطهم. ومن ثم؛ لا ينبغي تولية المرأة أية إمارة، ولا تُولَّى حُكْمًا أو إدارَةً مهما كان. وقول النبي حقٌّ، وهو صادِقٌ في قوله ومصدُوقٌ، (وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وَحْيٌ يوحى) النجم: ٣ – ٤. ولكن إذا نظرنا إلى النص وفكرنا فيه مع الذوق السليم في الفهم سنجد أن المقصود بالتولية منوط بالخلافة الكبرى التي يثقل عبْؤها على النساء، والأمور التي ليس من طبيعة النساء أن يقُمْن بها، ويمكن إبراز هذا المقصود وتفهيمه من ثلاثة جوانبَ باختصار. الأول لغويٌّ: جاء في لسان العرب أن كلمة «القوم» جماعة من الرجال والنساء جميعًا، وقيل هو للرجال خاصَّةً دون النساء، ويقوِّي ذلك قوله تعالى: (لا يسخر قومٌ من قوم عسى أن يكونوا خيرًا منهم ولا نساءٌ من نساءٍ عسى أنْ يكُنَّ خيرًا منهُنَّ) الحجرات: ١١، أي رجالٌ من رجالٍ، ولا نساءٌ من نساءٍ، فلو كانت النساء من القوم لم يقل: (ولا نساءٌ من نساءٍ) خاصَّةً. ومثل ذلك قول زهير:

وما أدري وسوف إخالُ أدري

أقَوْمٌ آل حصْنٍ أم نساءُ؟[xlviii]

وفي الحديث قال النبي : «إن نَسَّاني الشيطان شيئًا من صلاتي فليُسبِّح القومُ وليُصفِّق النساءُ»،[xlix] فأطلق لفظ «القوم» على الرجال. وبهذا المعنى اللغوي يمكن تفسير المعنى المقصود في حديث «لن يفلح قوم ولَّوْا أمرهم امرأة» بأنه للرجال دون النساء، وكأن النبي ﷺ يحذِّر الرجال من تولية النساء أمورهم العامة والخاصة بهم، إذ إنهم الأَحَقُّ بالولاية العامة في شريعة الله، وهم الأحرى بإقامة العدل والإحسان بين الناس، والقوَّامون بأمور النساء وإصلاح أحوالهن والحفاظ على حُرُمتهن. والثاني مفهوميٌّ: نفهم من الحديث أنه لم يقيِّد الرجال بولاية جميع الأمور مطلقًا، وإنما حذَّرَهم من تولية المرأة الأمور التي من حقهم الفذِّ أن يقوموا بها ولا يمكن أن تنافسهم فيها النساء؛ لأن ثمة بعض عوامل وظروف تُمكِّنُ المرأة من أن تقوم بالولاية فيها، مثل إدارة الشؤون التي لا دخل للرجال فيها، أو المؤسسة العلمية وغير العلمية التي لا يُوجَد من الرجال من تُستنَد مؤهِّلاته لإدارتها علميًّا، أو في حال التطبيق الميداني للمعلومات وتحصيل القدرات العلمية العالية بغرض التأهيل، وتقييم المستويات الدراسية وتقويمها، وغير ذلك مما يمكن التنافس فيها بين الرجال والنساء. والثالث واقعيٌّ: الواقعية المثالية

ترفض تفسير الحديث على أن النساء ممنوعات تمامًا من الولاية والإدارة، بل ظاهر الحياة قديمًا وحديثًا يقرِّر حقَّ الولاية والإدارة لذوات الفهم والتمَكُّن والنبوغ والخبرة والتجربة منهن؛ لأن العبرة في إدارة الشؤون والنجاح فيها كانت بالجودة والإحسان والإتقان، وليس بالمجاملة وعدم الانضباط. لعل لذلك قال الله تعالى على سبيل الإطلاق وليس التقييد: ?ليبلوكم أيُّكم أحسنُ عملاً? هود:? والملك:?، فضلاً عن دوام ازدياد نسبة الإناث على الذكور، وتوجَد منهن من تستطيع القيام بواجبات تدبيرية لا يستطيع بعض الرجال القيام بها في الحياة المعاصرة من حيث التخطيط والتعليم والتوجيه وغيره. وحينما يتعرض ابن رشد لقضية تفضُّل الرجال على النساء في بعض المهَن، فإنه لا يترك الكلام يمضي هكذا على هذا الشكل، وإنما أورد للنساء ما لهن – في الواقع – من سمات التفضل على الرجال في مهَن أخرى، ثم أكَّد على المساواة بين الجنسين تأكيدًا عقليًّا وتَجريبيًّا، وأشار إلى أن من العوامل التي تجعل مجتمعًا ما يتخبَّط في الفقر والتخلف إبقاء المرأة في البيت، وحصر طاقتهن في الحضانة، وطهي الطعام، وغسل الثياب، وخدمة الأزواج، ثم أشار إلى ضرورة خروجها للعمل لتشارك الرجل – فيما سخَّر الله لها – مشاركة فكرية وعملية مكافحةً لعددهن الهائل وسدًّا لذريعة فتنة البطالة والعطالة التي يمكن للمجتع برمته أن يتأثر بها تأثرًا سلبيًّا بلا شكٍّ.[1]

أخيرًا وليس آخرًا، يمكن اعتماد هذا النص بوصفه عنصرًا يوثِّق الصلة بينه وبين مواقف الوقائع والحوادث الاتصالية والتواصلية الحاضرة والمسترجعة والمتوقعة من حيث الالتفات إلى ما قد خلَّفه جهابذة العلماء القدامى من القرائح والنتائج المعرفية، والتي تثبت نبوغهم في مختلف النواحي العلمية التي برعوا فيها، ولا تزال آثار علومهم شُعْلة لأتباعهم واللاحقين بهم من نوابغ العلماء. كذلك من حيث النظر الدقيق في المستندات العلمية التي تُعتمَد في العصر الحديث لتأهيل عالم أو متعلِّم درجَةً علميَّةً ما (مثل البكالوريوس، أو الماجستير، أوَ الدكتوراة، أو البروفيسور)؛ بسبب تقدُّمه النابغ العظيم في المجال الذي يمارسه من العلوم، واعترافًا لما قد قدَّمه من الخدمات العلمية، أو ما قد حصَّله من المحصَّلات الأكاديمية التي لا نظير لها في مدوَّنات سابقيه، وذلك يحتِّم نبوغه في مجال المعرفة التي يزاولها، ولا يبرح يضع لها حلقات علميَّةً محكَمَةً لصناعة سلسلتها الطويلة. والمنفلوطيُّ يوضِّح ذلك إذ يقول: « والعلم سلسلة طويلة ... ومسائله حَلَقاتٌ يصنع كلُّ نابغة من نوابغ العلماء منها حلَقَةً، ولن يبلغ المتعلم درجة النبوغ إلا إذا وضَعَ في العلم الذي مارسه مسألة، أو كشف حقيقة ...». وهكذا تتواصل العلوم والمعارف، وتتجدد بالناس وَفْقَ تجدد حاجاتهم وأحوالهم الشخصية، وتختلف باختلاف أوضاعهم الاجتماعية، وتتفاوت فيهم بتفاوت درجات إدراكهم المعرفي وبُعْدهم الإبداعي، وتتطور بهم طوْعًا وكرهًا وَفْقَ سنة الله في تدبير أمور حياتهم، وتصرُّفه المقدَّس في ملكوت السموات والأرض. فإن لكل واقعة زمن وقوعها، ولكل حادثة مكان حدوثها، ولكل ظاهرة حال ظهورها؛ فإما أن تأتي هذه الأحداث بغتة وخالصة لله سبحانه وتعالى دون أن يشْعِر أحَدًا من البشر بها، فضْلاً عن أن تخطر على قلب أحد منهم عن طريق الوحي أو الإلهام أو الكشف، ونوع هذه الحوادث كثير جدًّا في حياة الناس، وإنما يعرفها الناس إذا حدثت ويتعرَّفون عليها بلا توقُّع، وهي دلائل قدرة الله على كل شيْء، وعلامات قهره فوق العباد، وإما أن تأتي هذه الأحداث بواسطة إعلامهم بها مسبَقًا وإطلعهم على دلائلها كما استطاعوا توظيف أصول اللسان لإدراك مقاصد الحسِّيات والمعنويات، واستطاعوا إبداع المخترعات الحديثة مثل مختلف الحاسب الآلي وأنواع وسائل المواصلات وغيرها، فيعلِّمهم كيفية إحداثه ونوعية حدوثه بصفتي البراعة والنبوغ إذا جاء أجله، ولعل في هذا المفهوم يقول سبحانه وتعالى: (لكلِّ نبإٍ مستقر وسوف تعلمون) الأنعام:٦٧.

(د) بيان مقاصد الموقفية؛ الصريحة والضمنية.

١- مقاصدها الصريحة: يشجِّع المنفلوطي جمهور طلاب العلم وقُرَّاء المدونات المعرفية أو رُوَّادها على نيل العظمة والنبوغ كما فعل بعض الأوائل من أهل الذكر الخالد، وأن

السبيل الوحيد إلى إحراز هذه الدرجة هو تتبُّعُ دلائل المعلوم، وتبنِّي مفاهيم المقروء من المعارف، وليس بمجرد حفظها وضبط حروفها. ثم نبَّه على أن زمام العلم ليس معقودًا بيد أحد من الخلق، بل هو مُسَرَّحٌ لكل من استطاع السعي إلى نيل درجة النبوغ عبر فهم العلم وعلو الهمة.

٢- مقاصدها الضمنية: : تبيِّن هذه المقالة أن المستندات المعتمد عليها في تأهيل عالم أو متعلِّم درجَةً علميَّةً ما، مثلما يجري به العادة في الأيام المعاصرة، ليس بالمحفوظات ولكن بالمفاهيم، سواء أكان ذلك في القضاياً الدينية أم غير الدينية. ولذلك، فإن كلمة «النبوغ» تنطبق واقعيًّا على كل من استطاع أن يفهم المعلوم بحصافة عقله وبالبراعة، وتمكن من وضع حلقة جديدة من سلسلة الحلقات اللانهائية وَفْق الأوضاع والأحوال المتجددة في إطار المعرفة التي يزاولها. وندرك أن المنفلوطي يحاول رسمَ بيانٍ حسابيٍّ لمحتوى مقالته على الشكل الآتي:

العلم = حفظه + فهمه النبوغ في العلم = علو الهمة + فهم العلم

الهوامش:

i محمد عبد الرشيد قاموس، «الاستثمار الدولي في اللغة العربية لساني لا لوني، وعام لا خاص»، كتاب ٣ – المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية بعنوان: الاستثمار في اللغة العربية، ومستقبلها الوطني والعربي والدولي، (المجلس الدولي للغة العربية)، ٧ – ١٠ مايو ٢٠١٤م، ص٥٥٨ – ٥٥٩.

ii محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بيروت: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣م)، ص٧٧٤.

iii إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، الصحاح، تحقيق: إميبل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م)، ج٤ ص١٦٨؛ ومحمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٠م)، ج٩، ص٣٦٠.

iv أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٣م)، ص٩٣؛ ومحمد عبد الوهاب شحاته، «أنواع المورفيم في العربية»، مجلة علوم اللغة، القاهرة، (١٩٩٨م)، مجلد ١، العدد ٢، ص٢١١.

v الجوهري، الصحاح، ج٤، ص١٦٨.

vi الجوهري، المصدر نفسه، ج٤، ص١٦٨؛ وعلي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م)، ج٦، ص٥٧٨ – ٥٧٩؛ وابن منظور، لسان العرب، ج٩، ص٣٦١؛ والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص٧٧٤.

vii ابن منظور، لسان العرب، ج٩ ص٣٦٠.

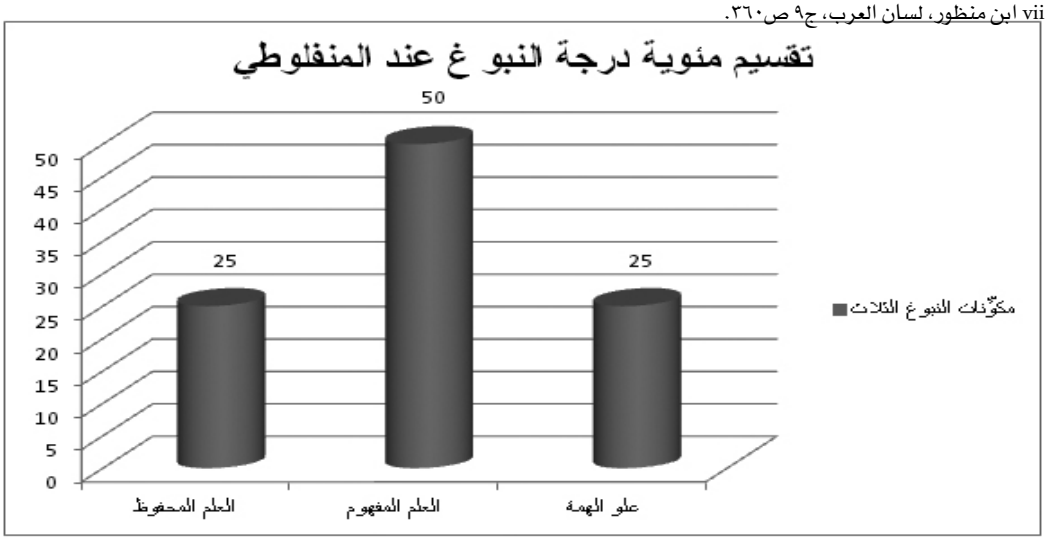

viii حميد بن خيبش، أطفالنا ...والرعاية النفسية، www. alislah.ma ، الاسترجاع نوفمبر، ١٠، ٢٠١٤م.

ix عبدالله بن محمد المعتاز، الفطنة موهبة تحتاج إلى رعاية، www.alukah.net، الاسترجاع نوفمبر، ١٠، ٢٠١٤م؛ وعلي الهمالي أحمد، أسس رعاية الطفل السوي وغير السوي، com.www.alhammali.mam٩، الاسترجاع نوفمبر، ١٠، ٢٠١٤م.

x فؤاد زكريا، نظرية المعرفة والموقف الطبيعي للإنسان، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٥م)، ص١٥ و٤٨ -٥٣.

xi صبري محمد خليل، مفهوم العلم بين الفلسفة الغربية والفكر الإسلامي: دراسة نقدية لفلسفة العلم، www. sudaneseonline.com، الاسترجاع نوفمبر، ١٠، ٢٠١٤م.

xii إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم اللغة النصي: تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٢م)، ص٢٠٩؛ وروبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٨م)، ص١٠٤.

xiii فولفجانج هاينه، وديتر فيهفجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة سعيد حسن بحيري، (القاهر: مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٤م)، ص٨١.

xiv عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م)، ص ٦٤.

xv ومراده بالنظم هنا النص أو النظام اللغوي بمفهومه الواسع الشامل، ويعني الوضْعَ الذي تقتضيه أصول علم النحو، بمراعاة القواعد وتلك الأنظمة الافتراضية.

xvi الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٦٠.

xvii محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩١م)، ص٥-٦.

xviii محمد بن عمر بن الحسين بن فخر الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢م)، ج١، ص٨٢.

xix فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٦.

xx عبد الرؤوف مفضي خرابشة، منهج المتكلمين في استنباط الأحكام الشرعية، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٥م)، ص٤٤٧، وعلي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط. ١٩٨٤م)، ص٤٧.

xxi عاصم شحادة علي،»علم اللغة النصي ودوره في شرح الحديث وفهمه»، المجلة العربية للدراسات اللغوية، الخرطوم، (٢٠١١م)، العدد ٣٠/٢٩، ص٧ - ٨.

xxii أحمد بن إدريس القرافي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، ١٩٩٣م)، ص٢٣- ٢٦؛ ومحمود توفيق محمد سعد، دلالة الألفاظ عند الأصوليين، (مصر: مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٨٧م)، ص ٢٥ وما بعدها؛ وخرابشة، منهج المتكلمين في استنباط الأحكام الشرعية، ص٤٢٩ وما بعدها للاطلاع التام على مفهوم ما يعرف لدى المتكلمين من البلاغيين والفقهاء الأصوليين والفلاسفة بدلالة الالتزام، وهي التي يعبِّرون بها عن موقفية النص ومدى تأثيرها في المتلقي.

xxiii علي، «علم اللغة النصي ودوره في شرح الحديث وفهمه»، المقال السابق، ص٧.

xxiv الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٦٤.

xxv فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٦.

xxvi عاصم شحادة صالح علي، مظاهر الاتساق والانسجام في تحليل الخطاب النبوي: رقائق صحيح البخاري نموذجًا، (رسالة دكتوراه في الدراسات اللغوية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠٠٤م)، ص٢٩ -٥٠.

xxvii خطابي، لسانيات النص، ص٥.

xxviii علي، مظاهر الاتساق والانسجام في تحليل الخطاب النبوي، ص٥٠ - ٦٩.

xxix دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص١٧١ — ١٧٥.

xxx كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص: مداخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، (القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥م)، ص٢٤ — ٢٥؛ واقرأ أيضًا في هذا الموضوع: عزة شبل محمد، علم اللغة النصي: النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٧م)، ص (ز — ٢٧).

xxxi الواسطة في مدوَّنات أهل اللغة والمعاجم هي «أنفسُ شيءٍ وأجوده، وواسطة القلادة الجوهر الذي في وسطها» - محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٠م)، ج٧، ص٤٣١.

xxxii الحلقة بإسكان اللام وفتحها في اللغة كلُّ شيء استدار كحَلْقة الحديد والفضة والذهب، وكذلك في الناس، وهي عند سيبويه اسمٌ للجَمْع وليس بجمْع، وهو الذي حكى فتحها وأنكرها ابن السِّكِّيت وغيره - ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص٦١.

xxxiii الهفوة في اللغة الْمَرُّ الخفيف ويُوهِم شيئًا من الحماقة وعدم الانضباط في الأمر - الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج٤، ص٤٠٤.

xxxiv يقال في اللغة نَفَقَ البيع نَفاقًا: إذا راج، ونفَقت السلعة تنفق نَفاقًا بالفتح: إذا رُغِبَ فيها - إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، الصحاح، تحقيق: إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م)، ج٤، ص٣٢٨؛ وغلا في الأمر يغلو غلوًّا وغلاءً؛ نقيض الرُّخْص، أي جاوَزَ فيه الحدَّ - المصدر نفسه، ج٦، ص٤٤٨؛ وابن منظور، لسان العرب، ج١٥، ص١٣٢.

xxxv والْمَنْصِب في اللغة الأصل، وكذلك النِّصاب؛ يقال: فلانٌ يرجع إلى نصاب صِدْق، ومَنصِب صِدْق؛ فرَجُلٌ ذو مَنْصِب وامرأةٌ ذاتُ منْصِبٍ أي ذو أصْلٍ وذاتُ أصْلٍ - ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٧٦١.

xxxvi «حساب الرواتب» الرزق الراتب الثابت الدائم، ومفرده الراتب الذي يأخذه المستخدَم أجرًا على عمله - إبراهيم مصطفى وزملاؤه، المعجم الوسيط، (استنبول: دار الدعوة، د.ط، ١٩٨٩م)، ص٣٢٦.

xxxvii تصفيف الطُّرَّة: الطرة أطراف الملابس، وأراد بها ترتيب المرء أطراف الملابس، واعتنائه بمعالم الزينة في الثياب والأقمشة واقتنائها - ابن منظور، لسان العرب، ج٤، ص٥٠٠.؛ والغُرَّة: أنفس شيْءٍ يُمْلَك وأفضله وكرمه وجوهره - المصدر نفسه، ج٥، ص١٩؛ والقِوام: عِماد شيْءٍ ونظامه وما يقيم الإنسان ويقيم شأنه من القوت وغيره - إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ص٧٦٨؛ والهِنْدام: حُسْن القَدِّ وتنظيم الملابس، وما صُنِع وأُصْلِح على مقدار مناسب ونظام حسَنٍ - المرجع نفسه، ص٩٩٧؛ والهِيام: بالكسر الإبلُ العِطاش واحدها هَيْمان - الجوهري، الصحاح، ج٥، ص٤٦٦؛ والْمُدام: الخَمْرُ ما خَمَرَ العقل، وهو الْمُسْكِر من الشراب - ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص٢١٤؛ والغَرام: الوَلوع بالشيء واللزوم به - المصدر نفسه، ج١٢، ص٤٣٦.

xxxviii مصطفى لطفي المنفلوطي، النظرات، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٢م)، ج١، ص٢٨٨ – ٢٨٩.

xxxix محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بيروت: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣م)، ج١، ص١٤٢.

xl أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، (بيروت: مؤسسة المعارف، ط١، ١٩٩٩م)، ص٣٣٥.

xli محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شرح: محمود محمد شاكر، (جدة: دار المدني، د. ط. ١٩٧٤م)، ج١، ص٤٨، وضيف، تاريخ الأدب العربي – العصر الجاهلي، ص٤١٠.

xlii الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٦٤؛ وأبو غزالة وخليل حمد، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص٢٠٩.

xliii روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، (القاهرة: عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٧م)، ص٣.

xliv المنفلوطي، النظرات، ج١، ص ٢٨٨.

xlv محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار السلام، د. ط. ٢٠٠٦م)، ص٧٦ – ٨١.

xlvi إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح: عبد الله دراز، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٣م)، ج٢، ص٢٨.

xlvii أحمد بن محمد بن حنبل، المسنَد، شرح: حمزة أحمد الزين، (القاهرة: دار الحديث، ط١، ١٩٩٥م)، ج١٥، ص٢٣٧، حديث «لن يفلح قوم تَملِكهم امرأة» رقم ٢٠٣٩٦.

xlviii ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص٥٠٥.

xlix ابن حنبل، المسنَد، ج٩، ص٦٢٣، حديث «إن نَسَّاني الشيطان شيئًا من صلاتي فليُسبِّحِ القومُ وليُصفِّقِ النساءُ» رقم ١٠٩١٩.

l فريد العليبي، رؤية ابن رشد السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧م)، ص١٩ – ٢١.